

مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

ماي ٢٠١٤

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان وأفغانستان: هل توشك على اجتياز المنعطف الحرج؟

لا يزال نمو النشاط الاقتصادي ضعيفاً عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP). ففي عام ٢٠١٣، أدى تراجع إنتاج النفط إلى كبح النمو في البلدان المصدرة للنفط، كما استمر تأثر النشاط الاقتصادي بضعف الاستثمار الخاص، وسط التحولات والصراعات السياسية في المنطقة. ومن المتوقع أن يرتفع النمو هذا العام تمشياً مع التحسن في آفاق الاقتصاد العالمي. غير أن ضعف الثقة، وكذلك استمرار عجز المالية العامة الكبير في بعض الحالات، سيظل يشكل عبئاً على الآفاق الاقتصادية في المنطقة. ومن الضروري تكثيف التحولات الاقتصادية لضمان تحقيق نمو قوي يصل إلى مختلف شرائح المجتمع وتوفير ما يكفي من فرص العمل الجديدة للقوة العاملة التي تتزايد أعدادها بسرعة.

التي يمكن أن تعود على الصادرات والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر عقب تحسن النمو لدى الشركاء التجاريين. وتعمل البطالة المزمنة على إنكفاء التوترات الاجتماعية، وغالباً ما يظهر ذلك في صورة إضرابات عمالية. وتُضاف إلى هذه التحديات الشواغل الأمنية الداخلية والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية الناشئة عن الصراع الدائر في سوريا (راجع الإطار ١).

وتواجه البلدان المصدرة للنفط تحدياً على المدى الأطول يتمثل في الحد من اعتمادها على النفط. فزيادة عرض النفط من المصادر غير التقليدية والكفاءة المتزايدة في استخدام الطاقة يفرضان ضغطاً خافضاً لأسعار النفط التي تتقلب بدورها تحت تأثير تذبذب التوقعات المتعلقة بنمو الطلب العالمي والمخاطر الجغرافية-السياسية. وقد ساهم تناقص الإيرادات النفطية بالفعل في تراجع فوائض المالية العامة لدى البلدان المصدرة للنفط بشكل عام خلال السنوات الأخيرة، وهو ما ساهمت فيه أيضاً زيادة الإنفاق العام، بما في ذلك الإنفاق على الأجور وعلى دعم الطاقة. ولن يقتصر أثر زيادة تنوع الاقتصاد على الحد من تقلب الناتج وإيرادات المالية العامة، بل يمتد أيضاً إلى تعزيز النمو الاقتصادي الممكن وتوفير المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص للقوة العاملة التي تشهد أعدادها نمواً سريعاً.

تشهد الأوضاع الاقتصادية تحسناً في الوقت الراهن. ومن المتوقع أن ترتفع معدلات النمو في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان المصدرة للنفط عن مستوياتها المنخفضة في العام الماضي، وذلك مع استجابة الإنتاج والصادرات النفطية لتعافي الاقتصاد العالمي، بينما يظل النشاط الاقتصادي غير النفطي يعتمد الدعم من مستويات الإنفاق الرأسمالي العام المرتفعة في القطاع العام ومعدلات الائتمان المتزايدة الموجهة للقطاع الخاص. وفي البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، يُتوقع أن تستمر معدلات النمو المتواضعة ولكن محركات النمو قد تبدأ في التغيير. وسيظل النمو يعتمد قوته من الاستهلاك الممول من تحويلات العاملين في الخارج والإنفاق الكبير على أجور القطاع العام. لكن الاستثمارات المخططة يمكن أن تحفز النشاط الاقتصادي نتيجة لزيادة الإنفاق على البنية التحتية وتحسن مستوى الثقة مع التقدم في مسيرة التحول السياسي.

ومع ذلك، سنظل هناك عوامل محلية وإقليمية متنوعة تعوق زيادة ثقة المستثمرين في اقتصادات البلدان المستوردة للنفط، وخاصة في بلدان التحول العربي (مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن). ويشكل عبء المشكلات الهيكلية المزمنة وقضايا الحوكمة عاملاً ضاعطاً على مناخ الأعمال، ويؤدي في بعض الحالات إلى عرقلة تحقيق المكاسب الكاملة

المتاح لتمويل الاستثمارات الخاصة، ورفع مستوى التنافسية، واستقطاب التمويل الخارجي. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ستكون تقوية أوضاع المالية العامة والحسابات الخارجية أمراً محورياً للحد من تعرضها لمخاطر التأثر بالانخفاض المحتمل في أسعار النفط. وبالنسبة لمجموعتي البلدان، سيكون من المهم القيام بهذه الجهود على نحو متوازن من الناحية الاجتماعية، وذلك باتخاذ التدابير الملائمة لحماية الفقراء والمعرضين لتأثيراتها السلبية.

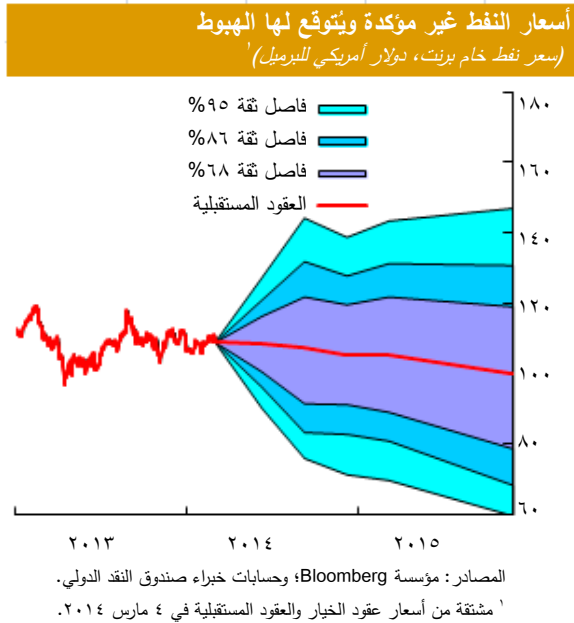
ويمكن أن يؤدي استمرار الدعم من المجتمع الدولي إلى تيسير التحولات الاقتصادية ودعم استقرار الاقتصاد الكلي. فالتمويل على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف يمكن أن يساهم في تخفيض الضغوط التي تتعرض لها المالية العامة وتوفير فرصة لتصحيح أوضاع الاقتصاد الكلي بالتدرج، مع إعطاء البلدان فسحة من الوقت لوضع خطط سليمة للإصلاح الهيكلي وبناء توافق الآراء بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد التمويل الرسمي على حفر التمويل الخاص. كذلك يمكن أن يقدم المجتمع الدولي الدعم في هذا السياق من خلال المشورة الفنية وغيرها من مبادرات بناء القدرات، وإتاحة المزيد من الفرص أمام منتجات المنطقة وخدماتها للنفاذ إلى أسواق التصدير. وقد عقد صندوق النقد الدولي اتفاقات مؤخراً التزم وفقاً لها بتوفير ما يقرب من ١٠ مليارات دولار أمريكي للأردن والمغرب (من خلال خط ائتمان لمواجهة الصدمات الخارجية) وباكستان وتونس، وذلك بهدف دعم جهود الإصلاح وتصحيح أوضاع الاقتصاد الكلي في البلدان المعنية.

ويمكن أن تساعد الإصلاحات الهيكلية المكثفة على دعم الثقة والاستفادة مما تتمتع به المنطقة من إمكانات هائلة لتحقيق نمو مرتفع ومستمر في القطاع غير النفطي وفي توفير فرص العمل. يتطلب تحقيق هذه الإمكانيات جدول أعمال موثوق يحظى بتأييد جماهيري كبير ويشمل العديد من المجالات، لتهيئة ظروف أفضل لريادة الأعمال ورفع مستويات المعيشة. وتمثل المنطقة سوقاً واسعة تضم سكاناً شاباً وقوة عاملة كبيرة حصلت نسبة كبيرة منها على التعليم الثانوي أو العالي. ومما يمكن أن يساعد في معالجة البطالة المزمنة وتحسين الإنتاجية أن تدخل الحكومات في شراكات مع كبار المستثمرين في القطاع الخاص لإصلاح التدريب المهني وتطوير ما يُكتسب من مهارات لاحتياجات سوق العمل، وخاصة بالنسبة للنساء والشباب. وفي نفس الوقت، يمكن أن يساعد تخفيض دعم الطاقة الكبير (مع تحسين استهداف الدعم الاجتماعي) على إعادة توجيه الإنتاج من الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة إلى الصناعات القادرة على توفير المزيد من فرص العمل. وبالرغم من أن بعض الإصلاحات يمكن أن يستغرق وقتاً حتى يبدأ التأثير على النتائج الاقتصادية، فإن البدء في تنفيذها الآن يمكن أن يعطي إشارة لوجهة السياسات ويعمل على تعزيز القدرة التنافسية.

ومن الأهمية بمكان أن تتوافر البيئة الاقتصادية الكلية الداعمة لنجاح هذه التحولات الهيكلية. ففي كثير من البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، سيكون من الضروري ضبط أوضاع المالية العامة وضمان مرونة سعر الصرف للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وبتث الثقة، وزيادة الائتمان المصرفي

البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

والتحديات التي تواجه استعادة الإنتاج النفطي خارج مجلس التعاون الخليجي (وخاصة في ليبيا)، وانخفاض مخزونات النفط العالمية لأسباب منها برودة الطقس في منطقة أمريكا الشمالية. غير أن التعافي المستقبلي لإنتاج النفط في البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي واستمرار نمو الإنتاج المتحقق من المصادر غير التقليدية في أمريكا الشمالية قد يؤثر على إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي وعلى أسعار النفط العالمية. وتشير أسعار النفط في أسواق العقود المستقبلية إلى إمكانية انخفاض سعر النفط الخام بنحو ٦ دولارات للبرميل بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥.

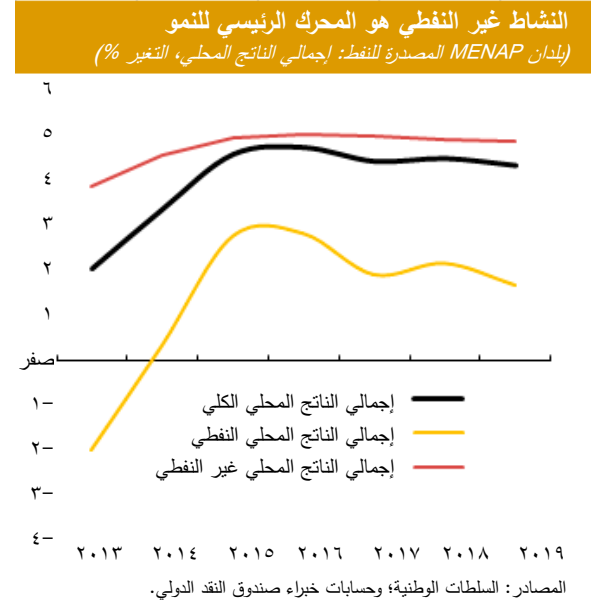


العوامل الخارجية تؤدي إلى احتواء التضخم

من المرجح أن تظل ضغوط التضخم مكبوحة في معظم البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، سيظل التضخم عند مستوى ٣% في عام ٢٠١٤ بسبب تراجع أسعار الواردات واستمرار توافر العمالة الوافدة بأجور منخفضة. غير أن تكاليف الإسكان سجلت ارتفاعاً سريعاً في الإمارات العربية المتحدة (وخاصة في دبي)، فيما يرجع جزئياً إلى تعافي قطاع العقارات بدعم من فوز دبي مؤخراً بعقد استضافة معرض الصادات العالمي "إكسبو ٢٠٢٠"، وهو تطور يقتضي المراقبة الدقيقة تحسباً لدخول الاقتصاد في نوبة من النشاط المحموم. وتبدو الضغوط التضخمية تحت السيطرة في قطر، رغم

توسع مطرد في النشاط الاقتصادي، وتعافٍ لإنتاج النفط

من المتوقع أن يرتفع نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان من ٢% في عام ٢٠١٣ إلى ٣,٥% في عام ٢٠١٤، بسبب استمرار قوة النشاط غير النفطي واستقرار الإنتاج النفطي. وستظل القطاعات غير النفطية، وخاصة البناء وتجارة التجزئة، هي محرك النشاط الاقتصادي، بدعم من مستويات الإنفاق العام المرتفعة على البنية التحتية والائتمان المصرفي القوي للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي^١، وكذلك بسبب الإنفاق على إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات في البلدان غير الأعضاء في المجلس^٢. ومن المتوقع أن يستقر الاقتصاد الإيراني في عام ٢٠١٤ بعد التحسن الذي شهدته الآفاق المتوقعة مؤخراً، وخاصة على الصعيد الخارجي، وعلى أثر الزخم الذي أتاحه انخفاض سعر الصرف الحقيقي في الفترة الماضية.



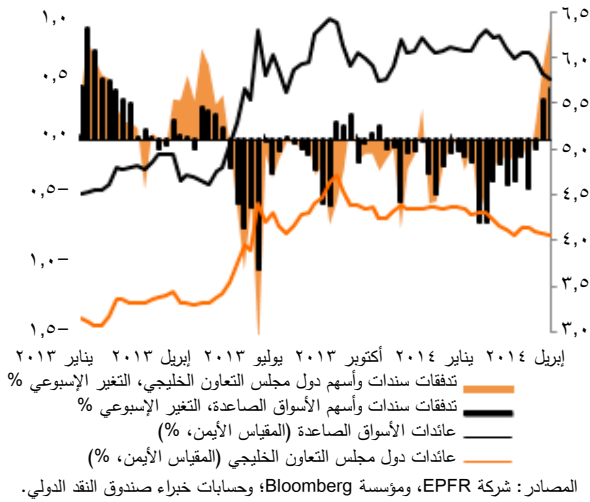
ومن المتوقع أن يحافظ إنتاج النفط والغاز في عام ٢٠١٤ على مستوياته المحققة في السنة الماضية بوجه عام. وسيرتفع إنتاج مجلس التعاون الخليجي بفضل ارتفاع الطلب العالمي،

^١ دول مجلس التعاون الخليجي هي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

^٢ البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي هي الجزائر وإيران والعراق وليبيا واليمن.

شهدتها الأسواق الصاعدة في أوائل ٢٠١٤. ومع تزايد اتجاه المستثمرين نحو التمييز بين مختلف الأسواق الصاعدة، زادت قوة المركز النسبي لدول مجلس التعاون الخليجي بفضل احتياطاتها الوقائية الكبيرة وانخفاض احتياجاتها من التمويل. واستفادت قطر والإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص من وضعهما كملاد إقليمي آمن.

دول مجلس التعاون الخليجي تجاوزت موجة البيع الاضطراري في الأسواق الصاعدة (تدفقات وعائدات السندات والأسهم)



وقد تؤثر زيادة ضيق الأوضاع المالية على البحرين والإمارات العربية المتحدة (وخاصة دبي). ففي البحرين، يمكن أن ترتفع تكاليف الاقتراض السيادي نظراً لانخفاض تصنيفها الائتماني السيادي بسبب مواطن الضعف في مآليتها العامة. وقد يتأثر تجديد الديون في دبي أيضاً بالنسبة لبعض الكيانات المرتبطة بالحكومة التي تعتمد على التمويل الخارجي.

صلابة أقل في مواجهة الصدمات

من شأن الاحتياطات الوقائية الكبيرة أن تمكن معظم دول مجلس التعاون الخليجي من التصدي حتى للصدمات الكبيرة التي قد تتعرض لها الإيرادات النفطية على المدى القريب. غير أن فوائض مآلياتها العامة تتجه إلى التناقص مع مرور الوقت، وهو ما يرجع في جانب منه إلى تصاعد أجور القطاع العام، وتناقص أسعار النفط، وكذلك دعم الطاقة السخي الذي يرفع الاستهلاك المحلي على حساب الصادرات في بعض البلدان. وإذا أصيب الطلب العالمي بصدمة انكماشية، فسوف يتسبب ذلك في تسريع الوصول إلى نقطة التحول في أرصدة المالية العامة. ونظراً لدور المملكة العربية السعودية التقليدي في استقرار سوق النفط، فسوف تسجل

برنامجها الكبير للاستثمارات العامة من أجل تعزيز تنوع الاقتصاد والاستعداد لإقامة مسابقة كأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠٢٢، لكن على صناع السياسات القطريين توخي اليقظة المستمرة أيضاً. وفي البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، يبقى التضخم مرتفعاً، لا سيما بسبب الأوضاع في إيران واليمن، لكنه من المتوقع أن ينخفض تدريجياً من ٢٢% في عام ٢٠١٣ إلى ١٥% في عام ٢٠١٤ مع استمرار تشديد السياسة النقدية.

المخاطر متوازنة إلى حد كبير

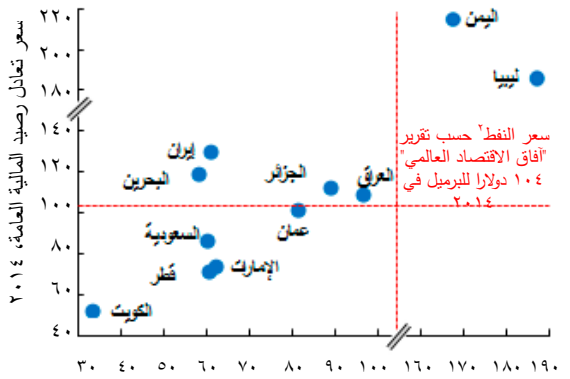
تتركز المخاطر الراهنة حول آفاق أسعار النفط وإنتاجه. فمن حيث احتمالات القصور مقارنة بالتوقعات، تتعرض أسعار النفط لمخاطر نمو الطلب العالمي بمعدلات أقل من المتوقع. وقد يستمر تعرض الأسواق الصاعدة لزيادة تقلب الأسواق المالية وزيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج مع استمرار تراجع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن سياسته النقدية غير التقليدية. ومن المخاطر الجديدة على النشاط العالمي انخفاض التضخم في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة في منطقة اليورو، مما يمكن أن يزيل الركيزة الحالية لتوقعات التضخم ويرفع أسعار الفائدة الحقيقية ويتسبب في زيادة أعباء الديون. ويمكن أن يؤدي ارتفاع الإنتاج النفطي في أمريكا الشمالية أو خارج مجلس التعاون الخليجي عن المستوى المتوقع إلى فرض ضغوط خافضة على أسعار النفط وإنتاجه في دول المجلس.

ومع أي تصاعد في التوترات الإقليمية أو الجغرافية-السياسية تزداد مخاطر ارتفاع أسعار النفط والغاز. وفي هذا السياق، قد ترتفع صادرات الغاز الجزائرية إلى أوروبا إذا انقطعت الإمدادات التي تصل عن طريق أوكرانيا. وإذا تدهور الموقف السياسي غير المستقر في ليبيا أو زادت حدة الاضطرابات الأمنية في العراق، سينخفض إنتاج النفط عن المستوى المتوقع في هذه البلدان. وإذا تحققت هذه الانخفاضات، فمن المرجح أن تزداد الإيرادات النفطية في مجموعة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان المصدرة للنفط.

ومن المنتظر أن يتسنى التعامل بسهولة نسبية مع الأوضاع المالية العالمية إذا تراجعت عن المستوى المتوقع. فأسعار الصرف المربوطة في كثير من بلدان المنطقة تعني أن أسعار الفائدة الرسمية المحلية تسير تبعاً للأسعار الدولية. وقد ارتفع العائد على أثر ما أعلنه الاحتياطي الفيدرالي في مايو ٢٠١٣ من بدء التراجع عن سياسته النقدية غير التقليدية، لكنه ظل مستقراً منذ ذلك الحين، حتى في فترة البيع الاضطراري التي

في مواجهة الصدمات والحفاظ على ثروتها للأجيال القادمة. وفي كثير من البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، تبلغ تكلفة دعم الطاقة ١٠% من إجمالي الناتج المحلي. وسيؤدي تخفيضها إلى توفير موارد للاستخدام في الإنفاق الداعم للإنتاجية الذي يوجه للتعليم والبحوث والتطوير، وتحسين الحوافز لتطوير الصناعات دون الاعتماد على النفط، وتشجيع التوزيع المنصف للدخل نظراً لأن دعم الطاقة غالباً ما يعود بالنفع على الأغنياء ويتسم بدرجة أقل من الكفاءة في معالجة الفقر مقارنة بالدعم الاجتماعي الذي يوجه بدقة إلى المستحقين.

معظم البلدان معرضة لمخاطر انخفاض سعر النفط (أسعار النفط التعاقدية، دولار أمريكي للبرميل)^١



سعر تعادل رصيد الحساب الجاري، ٢٠١٤
المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ الأسعار التعاقدية في اليمن لعام ٢٠١٣.

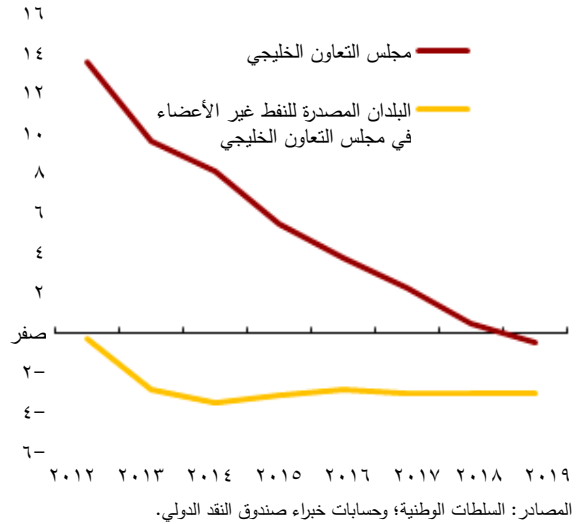
٢ متوسط بسيط لأسعار النفط الفورية من أنواع برنت المملكة المتحدة وديي وغرب تكساس الوسيط.

تنوع الاقتصادات، وتوفير الوظائف في القطاع الخاص

سيؤدي خفض الاعتماد على النفط إلى رفع نمو الإنتاجية، وتعزيز النمو الممكن، والحد من تقلب الناتج. وقد حقق كثير من البلدان تقدماً في تنوع الاقتصاد، كما يتضح من تزايد نسبة الناتج غير النفطي من إجمالي الناتج المحلي الكلي. غير أن نسبة الإيرادات غير النفطية من مجموع الإيرادات لا تزال منخفضة. ويمكن تخفيض الاعتماد على النفط من خلال استكشاف مصادر بديلة للإيرادات الضريبية، مثل ضريبة دخل الشركات أو ضريبة القيمة المضافة التي تصمم على نحو لا يؤثر على الجهود المبذولة لتنوع الاقتصاد. وفي مجلس التعاون الخليجي، يمكن دعم جهود التنوع بتحويل الاهتمام من كم الإنفاق الرأسمالي إلى جودته، وزيادة فرص الحصول على

عجزاً في المالية العامة في عام ٢٠١٥ إذا ما خفضت إنتاجها بمقدار ٧%، مع افتراض عدم تعديل الإنفاق. ويُلاحظ أن أوضاع المالية العامة في البحرين وعمان ضعيفة نسبياً بالفعل. ويحتاج هذان البلدان إلى أسعار نفط أعلى من ١٠٠ دولار لتحقيق التوازن في ميزانيتهما العامة.

أرصدة المالية العامة في اتجاه تنازلي (أرصدة المالية العامة، % من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

أما البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي فهي أكثر عرضة للصدمات النفطية من الدول الأعضاء في المجلس. وقد كان عجز المالية العامة مشكلة مزمنة في هذه البلدان، وسوف يزداد ارتفاعاً ما لم تتحقق الزيادات المتوقعة في إنتاجها النفطي. وبالرغم من تحسن الحسابات الخارجية مؤخراً، فإن معظم البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ستسجل عجزاً في حساباتها الجارية إذا هبط سعر النفط إلى ٨٥ دولاراً أو أقل، وهو ما تشير أسواق عقود الخيار إلى حدوثه مع نهاية عام ٢٠١٤ بمستوى احتمالية قدره ١ إلى ٦.

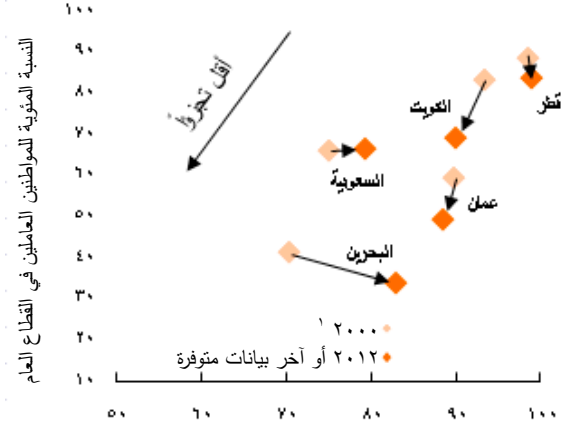
تشديد أوضاع المالية العامة مطلوب

في سياق نمو مطرد في القطاعات غير النفطية، يعمل عدد كبير من البلدان على اتخاذ الإجراءات الملائم بسحب دفعة التنشيط المالي التي بدأت أثناء الأزمة المالية العالمية والربيع العربي. وتعتبر إيران استثناءً من هذه البلدان، حيث إن إنفاقها الحكومي ينبغي أن يوازن بين دعم الطلب المحلي من جهة والمساعدة على تخفيض التضخم من جهة أخرى. وعلى المدى المتوسط، سيساعد ضبط أوضاع المالية العامة على تعزيز صلابة البلدان

التدابير، كما أن سوق العمل لا تزال مجزأة بشكل حاد. وبالنسبة للاتجاهات العامة الحالية، قد لا تتوافر في مجلس التعاون الخليجي فرص عمل كافية في القطاع الخاص إلا لثلث المواطنين الداخلين إلى سوق العمل. ولا يمثل توظيف العمالة في القطاع العام حلاً لنقص الوظائف الحالي نظراً لتزايد الضغوط على المالية العامة. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تعمل البلدان على تشجيع توظيف العمالة في القطاع الخاص عن طريق تحسين جودة التعليم وارتباطه باحتياجات القطاع الخاص، وتحسين ظروف العمل للعمالة الوافدة مع زيادة جاذبية وظائف القطاع الخاص بالنسبة للمواطنين.

أسواق العمل مجزأة

(توظيف العمالة الوطنية والوافدة، حسب القطاع)

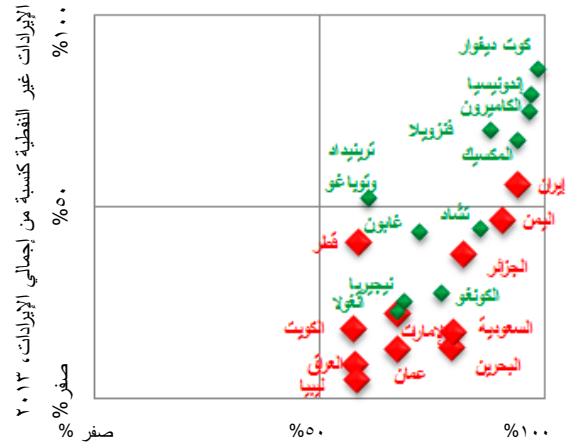


العاملون الأجانب كنسبة مئوية من مجموع العمالة في القطاع الخاص
المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ عام ٢٠٠٦ هو أبكر تاريخ بالنسبة لقطر. ولا تتوافر بيانات لدولة الإمارات إلا لعام ٢٠٠٩.

التمويل أمام المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة، وتطوير أسواق الدين المحلية، وزيادة مشاركة الإناث في سوق العمل. وفي البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، يعتبر تحسين البنية التحتية والبيئة الأمنية ومناخ الأعمال متطلبات حيوية لتنويع الاقتصاد.

لا تزال الإيرادات غير النفطية منخفضة

(تنويع الاقتصاد في بلدان MENAP والبلدان المقارنة المصدرة للنفط)



إجمالي الناتج المحلي غير النفطي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الكلي، ٢٠١٣
المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ومن التحديات المهمة الأخرى على المدى المتوسط توفير وظائف منتجة جديدة في القطاع الخاص لاستيعاب السكان الذين تتزايد أعدادهم بمعدلات سريعة. وقد بدأت بعض البلدان في مجلس التعاون الخليجي تتخذ خطوات في هذا الاتجاه بالفعل، وإن كان من المبكر حتى الآن قياس فعالية هذه

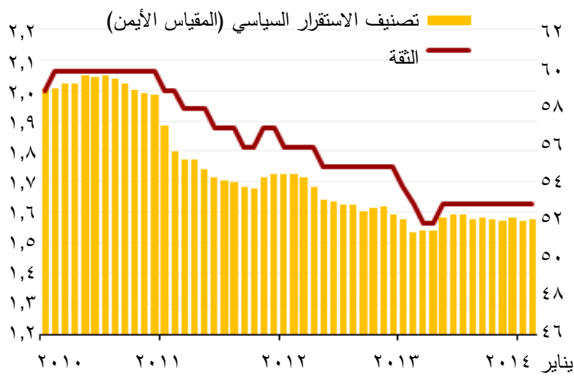
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

كان للصراع الدائر في سوريا انعكاسات اقليمية واسعة النطاق، مما تسبب في تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى البلدان المجاورة وتعرض هذه البلدان لاضطرابات في نشاطها التجاري (وخاصة في العراق والأردن ولبنان؛ راجع الإطار ١). وتسببت هذه التداعيات في إشعال التوترات الطائفية وحرمان بعض المواطنين من الحصول على الخدمات العامة والنفاذ إلى أسواق العمل والمساكن.

ضعف الثقة لا يزال عقبة أمام النمو وتوفير فرص العمل

ظل النمو محدوداً في بلدان منطقة الشرق وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان المستوردة للنفط في عام ٢٠١٣. فقد استقر معدله حول معدل ٣% في العام الماضي، وهو ما يعتبر بعيداً عن متوسطه التاريخي البالغ حوالي ٥%. وحتى إن استطاع الوصول إلى هذا المتوسط، فلن يكون ذلك كافياً للحد من البطالة المرتفعة بشكل مزمن وتحسين مستويات المعيشة في المنطقة. وينبغي تحقيق طفرة كبيرة في النمو تصل بمعدله إلى متوسط الاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى على الأقل، حتى يتسنى تخفيف المعاناة الاقتصادية في المنطقة وتحقيق خفض مؤثر في مستوى البطالة. وسيطلب تحقيق هذا الهدف إعطاء دفعة للاستثمارات والصادرات المنشئة لفرص العمل، على أساس من التغييرات الهيكلية الداعمة للنمو الممكن.

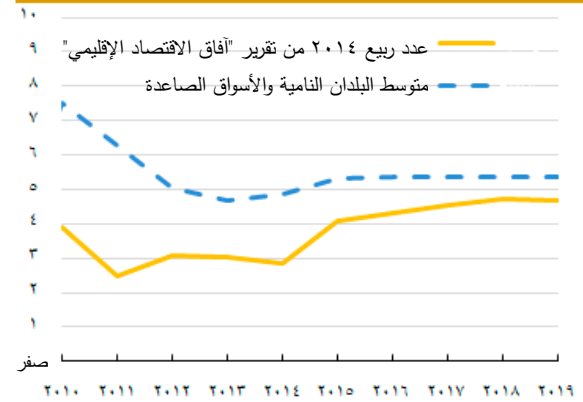
تدهورت الثقة بالتوازي مع تدهور الاستقرار السياسي^١



المصادر: مجموعة PRS؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ تشير القيم الأعلى في تصنيف الاستقرار السياسي إلى درجة أعلى من الاستقرار السياسي، والثقة ممثلة في ثقة المستهلكين. وتُستبعد من البيانات أفغانستان وجيبوتي وموريتانيا والصومال.

ينبغي تحقيق نمو أعلى بكثير في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وكان النمو في عام ٢٠١٣ مدفوعاً بالطلب المحلي في الأساس. وبالرغم من استمرار البطالة المرتفعة، بقي الاستهلاك دون تغيير مرتكزاً على التدفقات الكبيرة من العاملين في الخارج، ودعم السلع، والإنفاق على أجور القطاع العام. ولم يساهم القطاع الخارجي كثيراً في النمو بسبب ضعف القدرة التنافسية (من جراء التقييم المفرط لأسعار الصرف في بعض الحالات) وارتفاع فاتورة الواردات. وعلى سبيل الاستثناء من هذه الاتجاهات العامة، كان الاقتصاد في كل من جيبوتي وموريتانيا مدفوعاً بالاستثمار في مشروعات كبيرة للبنية التحتية وفي زيادة الطاقة التعدينية والزراعية، على الترتيب.

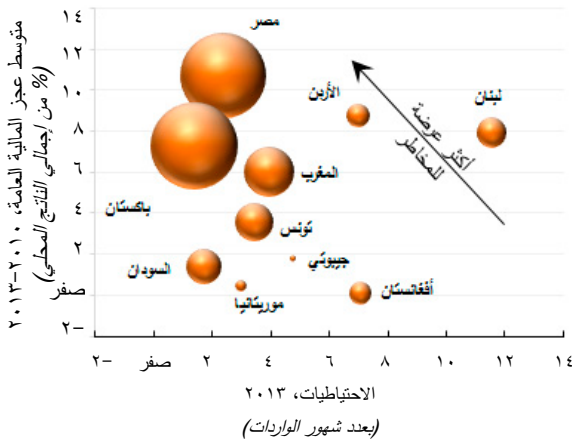
ولا تزال تحديات الأمن وعدم اليقين السياسي تشكل عبئاً معوقاً للنشاط الاقتصادي. فهناك طائفة من العوامل المحلية التي لا تزال تعوق استعادة الثقة، بما في ذلك التحولات السياسية الصعبة، وعبء المشكلات الهيكلية المزمنة، والقلق الاجتماعية والقضايا الأمنية المتصاعدة. وبالإضافة إلى ذلك،

^٣ أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس.

السياسي. وأدى تراجع أسعار السلع الأولية إلى انخفاض صادرات التعدين في الأردن والمغرب، ولكنه قاد إلى احتواء الزيادة في فاتورة الواردات الكبيرة في المنطقة. وفي بعض الحالات، تضافت الضغوط على الاحتياطيات الدولية مع مدفوعات الدين الكبيرة وانخفاض التدفقات الداخلة إلى البنوك (وإن كانت صغيرة) بسبب ارتفاع تكاليف التمويل الدولية الناجم عن تراجع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن سياسته النقدية غير التقليدية. وأدى الدعم المالي من دول مجلس التعاون الخليجي وبعض المرونة في أسعار الصرف إلى إيقاف مزيد من التدهور في أوضاع الحسابات الخارجية، وإن كان بصفة مؤقتة.

وظل نشاط البورصة والقطاع المصرفي فتراتاً بسبب ضعف الطلب على الائتمان وارتفاع المخاطر الائتمانية. ومع ذلك، فقد ظلت البنوك تتمتع بمستوى جيد من رأس المال والربحية، فيما يرجع جزئياً إلى حيازاتها الكبيرة من السندات الحكومية. واستقرت نسبة القروض المتعثرة، وساعد الاعتماد على التمويل المحلي الحكومات على احتواء تكاليف الاقتراض.

مكامن خطر كبيرة في حسابات المالية العامة والحسابات الخارجية^١ (عجز المالية العامة والاحتياطيات)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ حجم الفجوات يعكس إجمالي الناتج المحلي المقدر على أساس تعادل القوى الشرائية في عام ٢٠١٣.

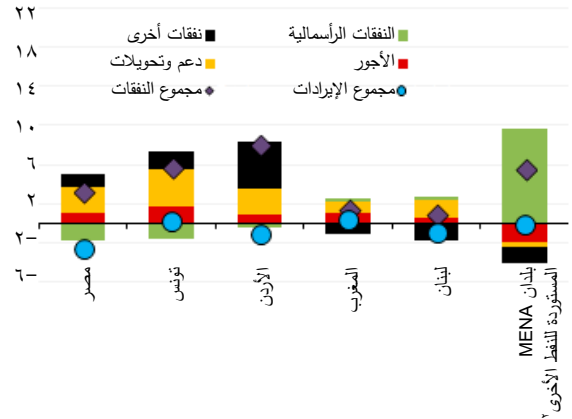
وهبط التضخم في عام ٢٠١٣ بسبب بطء النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى تشديد السياسة النقدية في بعض الحالات. وظهرت ضغوط رافعة للتضخم بسبب الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة وتمويل عجز المالية العامة بزيادة عرض النقود. وساهم في ذلك أيضاً زيادة الطلب من اللاجئين (لبنان) وانخفاض سعر الصرف (خاصة في السودان). ومع ذلك، ساعدت على احتواء هذه الضغوط فجوات الناتج السالبة، وكذلك تشديد السياسة

لا تزال أوضاع المالية العامة والحسابات الخارجية ضعيفة

واصل الدين العام ارتفاعه في عام ٢٠١٣، مما دفع بعض البلدان إلى البدء في ضبط أوضاع ماليتها العامة. ولا تزال الإيرادات الضريبية ضعيفة بالتوازي مع فتور النشاط الاقتصادي، كما زاد حجم الدعم وارتفعت الأجور في القطاع العام لتصبح أكبر قناة للإنفاق في السنوات الثلاثة الماضية. ومع وجود هوامش وقائية قليلة باقية، ورغم التحديات السياسية الراهنة، فقد شرع كثير من البلدان في إصلاح دعم السلع بالتزامن مع تحسين توجيه الحماية الاجتماعية للشرائح المستحقة. وتباينت سرعة إصلاحات الدعم فكان الأردن وباكستان الأكثر طموحاً في هذا المجال، مما أتاح لهما الموارد اللازمة لزيادة الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي الداعم للنمو. وعلى النقيض الآخر، تمكنت مصر من الحفاظ على الدعم الكبير بل وزيادة الأجور في القطاع العام بمساعدة من التمويل الذي حصلت عليه من دول مجلس التعاون الخليجي.

ارتفاع الإنفاق العام على الأجور والدعم^١

(التغير في الإيرادات والتدفقات، % من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٠-٢٠١٣)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ توقعات البيانات من عام ٢٠١١ والسنوات التالية ما عدا سوريا.
٢ استبعدت باكستان لنقص البيانات.

واستمرت مواطن الخطر الكبيرة في الحسابات الخارجية خلال عام ٢٠١٣، رغم أن تحسن البيئة الخارجية والتمويل المقدم من المانحين كانا عاملين مخففين في هذا الخصوص. فقد شهدت الصادرات والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر تحسناً تدريجياً بالتوافق مع تحسن الأوضاع العالمية، وخاصة في منطقة اليورو؛ غير أن المخاوف الأمنية الكبيرة حالت دون استفادة مصر وتونس من هذا التحسن، وخاصة في المجال

لبنان، واستقرار الحكومات في الأردن والمغرب وباكستان. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الإصلاحات الهيكلية التي أجريت مؤخراً في المنطقة نكتسب مزيداً من الفعالية وتشير إلى توجّه السياسات الحكومية في المستقبل. فعلى سبيل المثال، ساعدت جهود تنويع الاقتصاد في المغرب على زيادة الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة. وفي باكستان، أتاح تحسن إمدادات الطاقة للشركات أن تزيد من إنتاجها استجابة لتحسن الطلب على الصادرات. وعلى العكس من ذلك، لا تزال أجواء عدم اليقين المحيطة بالعملية السياسية واتجاه السياسات الاقتصادية تتسبب في إضعاف الاستثمار الخاص في مصر. وفي بعض الحالات يمكن أن تساعد زيادة مرونة سعر الصرف على تحسين القدرة التنافسية، ثم زيادة الاستثمار في مرحلة لاحقة.

ومن المتوقع أن تكون الآثار الانكماشية لضبط أوضاع المالية العامة محدودة في عام ٢٠١٤. فإصلاحات الدعم التي يركز عليها ضبط الأوضاع تسير بوتيرة تدريجية. وتساهم المساعدات الاجتماعية الموجهة في الحد من تأثيرها السلبي على الاستهلاك. ومن المرجح أن تؤدي إعادة توزيع الموارد نحو الاستثمار العام إلى تيسير خلق فرص العمل. وتتركز تدابير الإيرادات الضريبية على إلغاء الاستثناءات ومعالجة الثغرات، وتحسين الإدارة الضريبية، مما يحسن مناخ الأعمال في نهاية المطاف. وينبغي أن يساعد ضبط أوضاع المالية العامة أيضاً على تحسين مستوى الثقة عن طريق زيادة الوقائية التي توفرها السياسات وتحسين توافر الائتمان المصرفي لتمويل الاستثمار الخاص. غير أن النجاح في ضبط أوضاع المالية العامة بالتدريج ينبغي أن يركز على خطط متوسطة الأجل تحظى بالمصداقية. ويعتبر توافر التمويل الخارجي والمحلي مطلباً حيوياً حتى يستمر ضبط الأوضاع بوتيرة محسوبة.

وسيزل التضخم أعلى من ٨,٥% في المنطقة، مع تعرضه لضغوط رافعة بسبب البدء في تخفيض دعم الطاقة، وهو ما يوازنه بشكل جزئي تراجع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة. وينبغي أن يتوخى صناع السياسات الحرص في الموازنة بين استخدام السياسات النقدية التيسيرية لتخفيف الأثر السلبي الذي يقع على النمو بسبب ضبط أوضاع المالية العامة من ناحية، والإبقاء على التضخم تحت السيطرة من ناحية أخرى.

النقدية في بعض الحالات (خاصة في باكستان)، مما أدى إلى انخفاض التضخم في المنطقة.

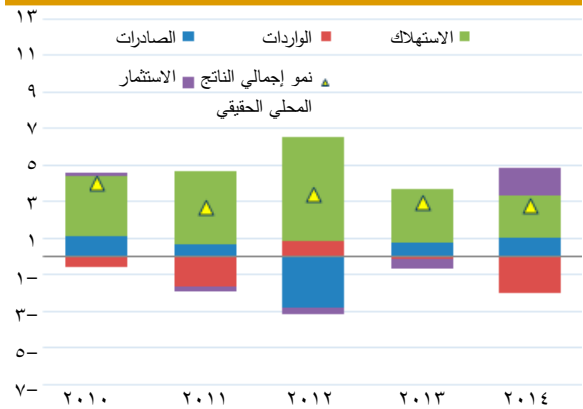
بوادر تحسن في ديناميكية النمو الأساسية

سيظل النمو الاقتصادي مكبوحاً في عام ٢٠١٤، لكن مصادره ستشهد اتساعاً. فرغم أن الاستهلاك سيظل المحرك الرئيسي للنمو، فمن المتوقع أن يزداد الاستثمار للمرة الأولى منذ بداية الصحوة العربية. كذلك يتوقع أن يتحسن أداء التصدير والسياحة بسبب ارتفاع الطلب في البلدان الشريكة تجارياً، وخاصة أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي.

وسيرتفع الاستثمار العام عبر بلدان المنطقة بفضل تمويل المانحين وإصلاحات الدعم التي أجريت مؤخراً. فقد تمكنت مصر عن طريق التمويل الذي قدمته دول مجلس التعاون الخليجي من إطلاق مشروعات للبنية التحتية العامة والاجتماعية وتسوية مدفوعات متأخرة. وتخطط بلدان أخرى (المغرب وباكستان وتونس والأردن) لزيادة الاستثمار العام مع تخفيض الدعم المعمم مع تحسين توجيه المساعدات الاجتماعية للشرائح المستحقة.

نمو مدفوع بالاستهلاك مع تزايد مساهمات الاستثمار

(المساهمات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، %)



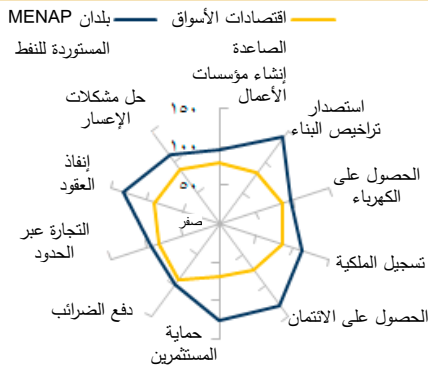
المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

كذلك يتوقع ارتفاع الاستثمار الخاص، وإن تم ذلك بشكل أكثر تدريجاً وأن يكون مرتهاً بتنفيذ الإصلاح وتحسن مستوى الثقة. فمع نضج عمليات التحول السياسي، يُرجح أن يتراجع دعم اليقين. ومن الدلائل الإيجابية في هذا الخصوص اعتماد دستور جديد مؤخراً في تونس ومصر، وتشكيل حكومة وحدة وطنية في

التعافي هش

لاستثمارات القطاع الخاص وتنافسية الصادرات من خلال إصلاحات تعالج كل هذه المعوقات.^٤ والأهم من ذلك كله أن هذه الإصلاحات يمكن أن تنشئ المزيد من فرص العمل. فالإصلاحات التي تبدأ من قاعدة منخفضة يمكن أن تحقق منافع مبكرة، كما يتضح من النجاحات المحققة مؤخراً في المغرب وباكستان حسبما أوضحنا آنفاً.

وينبغي أن تستهدف الإصلاحات الهيكلية معالجة المعوقات الأكثر تأثيراً، وخاصة عدم كفاءة الجهاز البيروقراطي والفساد، والنظم الضريبية التي لا تدعم التنافسية، والمصاعب وأوجه عدم المساواة في الحصول على التمويل، وضعف مشاركة المرأة في سوق العمل، وتنظيمات العمل التي لا تدعم إنشاء فرص عمل جديدة.

سبل متعددة لتحسين مناخ الأعمال^١

المصادر: تصنيف سهولة ممارسة العمل التجاري، البنك الدولي، ٢٠١٤؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ تصنف الاقتصادات من ١ إلى ١٨٣، والمركز الأول هو الأفضل.

وهناك مصاعب أمام تنفيذ الكثير من الإصلاحات الضرورية أثناء فترات التحول السياسي، ولكن بعضها يمكن البدء فيه على الفور ومن شأنه أن يساعد على تحسين الثقة، مثل تبسيط القواعد المنظمة للأعمال (إنشاء مؤسسات الأعمال أو تسجيل الممتلكات أو الحصول على التصاريح وخدمات الكهرباء)، وتدريب العاطلين عن العمل وغير ذوي المهارات، وتحسين الإجراءات الجمركية، وتعميق التكامل التجاري.

^٤ يمكن الاطلاع على خارطة طريق لمثل هذه التحولات الاقتصادية في تقرير "تحو آفاق جديدة: التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي"، وهو متوافر في نسخة إلكترونية أيضاً في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت: www.imf.org

وتخضع هذه الآفاق المتوقعة لمخاطر قصور كبيرة مقارنة بالتوقعات، وذلك لعوامل محلية وإقليمية. فيمكن أن تتأثر الثقة ويتعرض استقرار الاقتصاد الكلي للخطر إذا حدثت نكسات في التحولات السياسية، وزادت كثافة التوترات الاجتماعية والأمنية، وانتقلت تداعيات الصراعات الإقليمية. أما احتمالات تجاوز التوقعات الراهنة، وهي الاحتمالات الأقل، فترتبط بإمكانية تحقيق تقدم أسرع في عملية التحول السياسي والإصلاحات الاقتصادية، مما يمكن أن يعزز الثقة والنمو.

وتميل المخاطر الخارجية إلى جانب القصور أيضاً. فيمكن أن تتباطأ الصادرات بسبب انخفاض النمو عن المتوقع في الاقتصادات الصاعدة، أو في أوروبا، أو دول مجلس التعاون الخليجي. فإذا ضاقت الأوضاع المالية العالمية بشكل حاد، على سبيل المثال، نتيجة لتخلي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن سياسته النقدية غير التقليدية بسرعة أكبر من المتوقع، فمن الممكن أن يتضرر الائتمان والاستثمار الخاص بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المحلية في البلدان التي لا تتسم أسعار صرفها بالمرونة الكافية، وقد يضعف الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الداخلة بسبب ارتفاع تكاليف التمويل الخارجي. ومما يمكن أن يساعد على احتواء هذه الآثار الاعتماد على مصادر التمويل المحلية، وتدفقات المانحين الرسميين، والضمانات الخارجية الممنوحة للسندات الحكومية، إلى جانب تدفقات الاستثمار الأجنبي طويلة الأجل. ومن غير المرجح وقوع تأثير كبير على مخاطر تمديد الديون السيادية في معظم البلدان، لأن تكاليف تمويل الحكومات شديدة الارتفاع بالفعل بسبب ارتفاع علاوات المخاطر.

تعزيز النمو الممكن والقدرة التنافسية وتوفير فرص العمل

وحتى يزداد زخم التعافي ويتحول إلى نمو أعلى على أساس قابل للاستمرار، ينبغي معالجة العقبات الهيكلية أمام النشاط الاقتصادي الخاص. فضعف مناخ الأعمال والبيئة القانونية، ومحدودية القدرة على الحصول على الائتمان المصرفي، في بعض البلدان، يتسبب في إعاقة نمو القطاع الخاص، ولا سيما بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي الدعم الكبير لأسعار الطاقة، كما في حالة مصر، إلى تشويه الإنتاج لصالح الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة التي لا تشجع توفير فرص العمل. ويمكن زيادة الإنتاجية وإعطاء دفعة

الإطار ١ - التدايعات الإقليمية للصراع الدائر في سوريا

أدت الأزمة السورية إلى ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها الاستقرار الإقليمي، مع ما تسببه من انعكاسات سلبية على البلدان المجاورة من النواحي الاجتماعية-الاقتصادية، والسياسية، والأمنية.

وفي هذا السياق، لحق ضرر جسيم بالاقتصاد اللبناني، وزادت التوترات الاجتماعية في لبنان. وتشير التقديرات إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد تراجع من متوسط ٩% في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى ١% في عام ٢٠١٣، وهو ما يرجع في الأساس إلى هبوط النشاط الحاد في قطاعي السياحة والعقارات، ومن المتوقع أن يظل على مستواه المنخفض في العام الحالي. وانخفض نمو الودائع المصرفية من متوسط ١٨% في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى ٧-٨% سنوياً، بينما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلاد. ومع ذلك، ظلت تدفقات الودائع الداخلة كافية لتغطية احتياجات التمويل، ولا تزال الاحتياطيات كبيرة، والتأثير المباشر على القطاع المصرفي محدود. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تأثير الأزمة على المالية العامة تجاوز ٢ مليار دولار (٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي) في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، مع وجود حاجة لموارد إضافية قدرها ٢,٥ مليار دولار لإعادة الخدمات العامة إلى مستوى الجودة السابق على الأزمة. وقد ألفت تدفقات اللاجئين الكبيرة عبئاً على المجتمعات المحلية وتسببت في إشعال التوترات الاجتماعية. ويتوقع البنك الدولي أن ترتفع البطالة بمقدار الضعف لتتجاوز ٢٠% هذا العام. وزاد التفاوت بين الدخل بسبب قبول اللاجئين السوريين أجوراً أدنى بكثير مما تقبله العمالة اللبنانية.

وكان التأثير حاداً على العراق من حيث الأوضاع الأمنية والتجارة مع سوريا. فالتدايعات الأمنية التي انتقلت من سوريا ساهمت في تصاعد العنف في العراق، وتسببت في زيادة الإنفاق الحكومي على الجوانب الأمنية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، أثر تفاقم الموقف الأمني على النمو غير النفطي الذي يتوقع أن ينخفض إلى ٤% في عام ٢٠١٤ من متوسط ٨% في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣. وأدت الحرب إلى تخفيض واردات العراق سواء من سوريا أو عن طريقها حتى شارفت على التوقف، بعد أن كانت تبلغ ١٥-٢٠% من مجموع الواردات قبل بدء الصراع. كذلك تأثرت الإمدادات الغذائية بهذه التطورات، مما ساهم في زيادة تضخم أسعار المواد الغذائية مؤخراً.

فالأزمة السورية لها تكلفة إنسانية مأساوية. وبالإضافة إلى ذلك، طال الدمار الاقتصاد السوري من جراء الصراع، ومن المقدر أن يكون إجمالي الناتج المحلي قد انكمش بما يتجاوز ٤٠% منذ بدايته، كما أصبح نصف القوة العاملة بلا عمل.

سوريا: وضع اللاجئين
(أحدث البيانات المتاحة)

النسبة من سكان البلد المضيف (%)	العدد	
...	٢٢,٥	مجموع السكان (بالملايين)
...	٦,٥	النازحون داخلياً (بالملايين)
...	٩,٣	المحتاجون لمساعدات إنسانية (بالملايين)
...	٢ ٦٩٢ ٨١١	مجموع اللاجئين، منه ١/:
٢٢,٧	١ ٠١٤ ٠٧٠	لبنان
٩,٠	٥٨٩ ٧٩٢	الأردن
٠,٦	٢١٩ ٥٧٩	العراق

المصادر: وكالة الأمم المتحدة للاجئين، وتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي.
١/ تشير الأرقام إلى عدد اللاجئين المسجلين أو الذين ينتظرون التسجيل.

وتفرض الأزمة ضغطاً على الأوضاع المالية والاجتماعية والاقتصادية في الأردن. وتقدر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التكاليف المباشرة لتلبية هذه الاحتياجات الإنسانية للاجئين بحوالي ١% من إجمالي الناتج المحلي لكل من عام ٢٠١٣ و٢٠١٤ بالنسبة للقطاع العام، بما في ذلك زيادة مصروفات الأمن والرعاية الصحية، وهي تكاليف مأخوذة بعين الاعتبار في البرنامج الذي يدعمه صندوق النقد الدولي. وأدت زيادة الطلب من اللاجئين إلى زيادة تكاليف الإسكان وفرضت ضغطاً على سوق العمل، وخاصة في القطاع غير الرسمي، بينما انقطعت مسارات التصدير عبر سوريا وحدث تراجع في مزاج المستثمرين. وبينما أدت التحويلات من خلال وكالات الأمم المتحدة والمواطنين الأفراد في الخارج إلى تخفيف الأثر الاقتصادي، الأمر الذي ساهم فيه أيضاً تحوّل حركة السياح القادمين من مجلس التعاون الخليجي عن البلدان الأخرى في المنطقة، تشير تقديرات خبراء الصندوق إلى حدوث خسائر في نمو الناتج بواقع نقطة مئوية واحدة في عام ٢٠١٣.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٥-٢٠٠٠

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسط					
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-٢٠٠٠
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١							
٤,٤	٣,٢	٢,٤	٤,٢	٣,٩	٥,٢	٢,٨	٥,٦
٦,١	٨,٠	٩,٥	١٢,٦	١٣,١	٦,٥	١,٧	٩,٧
١,٤-	٠,٧-	٠,٧-	١,٨	١,٢	٠,٧-	٢,٧-	٣,٧
٨,٦	٨,٧	١١,٠	١١,٠	٩,٩	٦,٩	٧,١	٧,٢
البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان							
٤,٦	٣,٤	٢,٠	٤,٧	٤,٦	٥,٩	٢,٣	٥,٩
٩,٧	١١,٩	١٤,١	١٨,٤	١٨,٣	١٠,١	٤,٣	١٤,٠
١,٤	٢,٦	٣,٦	٦,٨	٥,٣	٢,١	١,٥-	٨,٤
٨,٦	٨,٧	١٢,٢	١١,٨	٩,٨	٦,١	٥,٣	٨,١
منها: دول مجلس التعاون الخليجي							
٤,٤	٤,٢	٤,١	٥,٦	٧,٧	٦,٤	٠,٩	٦,١
١٥,٦	١٨,٣	٢٠,٢	٢٤,٠	٢٣,٦	١٢,٤	٦,٦	١٥,٩
٥,٦	٨,٣	٩,٩	١٣,٨	١١,٦	٣,٦	٠,٦-	١٣,٣
٣,٢	٣,٠	٢,٩	٢,٤	٣,١	٢,٦	٢,٨	٢,٩
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان							
٤,١	٢,٨	٣,٠	٣,١	٢,٥	٣,٩	٣,٨	٥,١
٤,٨-	٤,٠-	٤,٦-	٦,٠-	٣,٦-	٣,٢-	٤,٨-	١,٣-
٦,٨-	٧,٢-	٩,٣-	٨,٣-	٧,٠-	٥,٩-	٥,١-	٤,٧-
٨,٦	٨,٧	٨,٥	٩,٤	١٠,٠	٨,٦	١٠,٤	٥,٧
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١							
٤,٥	٣,٢	٢,٢	٤,١	٣,٩	٥,٥	٣,٠	٥,٧
٦,٦	٨,٧	١٠,٣	١٣,٧	١٤,١	٧,١	٢,٢	١٠,٦
١,٠-	٠,١-	٠,٣	٣,٢	٢,٣	٠,١-	٢,٥-	٤,٧
٨,٦	٨,٨	١١,٥	١١,٠	٩,٤	٦,٦	٥,٨	٧,٤
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا							
٤,٢	٢,٧	٢,٧	٢,٠	١,٧	٤,٤	٥,٠	٥,١
٦,٤-	٥,٥-	٦,٤-	٨,٠-	٥,٤-	٣,٧-	٤,٧-	١,٤-
٨,٥-	٨,٥-	١٠,٣-	٨,٥-	٧,٢-	٦,٠-	٥,٣-	٥,٤-
٨,٥	٨,٨	٩,٢	٨,٦	٨,٠	٨,٠	٧,٣	٥,٥
بلدان التحول العربي (باستثناء ليبيا)							
٤,٣	٢,٩	٢,٨	٢,٥	١,١	٤,٧	٤,٥	٤,٩
٥,١-	٣,٨-	٤,٥-	٦,٢-	٥,٠-	٣,١-	٣,٧-	٠,٤
٩,١-	٩,٠-	١١,١-	٨,٩-	٧,٩-	٦,٢-	٥,٨-	٥,٤-
٨,٥	٨,٣	٧,٢	٦,٣	٧,٩	٨,٤	٧,٧	٥,٩

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠١١-٢٠١٥ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) (١) البلدان المصدرة للنفط: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن؛ (٢) البلدان المستوردة للنفط: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وسوريا وتونس.

بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA): مجموعة البلدان التي تضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، باستثناء أفغانستان وباكستان.

(٣) بلدان التحول العربي (باستثناء ليبيا): مصر والأردن والمغرب وتونس واليمن.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنة المالية في كل من البلدان التالية: أفغانستان وإيران (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، وقطر (إبريل/مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة

	توقعات			متوسط				
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-٢٠٠٠
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي؛ %)	٤,٦	٣,٤	٢,٠	٤,٧	٤,٦	٥,٩	٢,٣	٥,٩
الجزائر	٤,١	٤,٣	٢,٧	٣,٣	٢,٨	٣,٦	١,٦	٤,١
البحرين	٣,٣	٤,٧	٤,٩	٣,٤	٢,١	٤,٣	٢,٥	٦,٠
جمهورية إيران الإسلامية	٢,٣	١,٥	١,٧-	٥,٦-	٢,٧	٥,٩	٣,٩	٥,٤
العراق	٦,٧	٥,٩	٤,٢	١٠,٣	١٠,٢	٥,٥	٥,٨	...
الكويت	٣,٠	٢,٦	٠,٨	٦,٢	٦,٣	٢,٤-	٧,١-	٦,٩
ليبيا	٢٩,٨	٧,٨-	٩,٤-	١٠٤,٥	٦٢,١-	٥,٠	٠,٨-	٥,١
عُمان	٣,٤	٣,٤	٥,١	٥,٠	٤,٥	٥,٦	٣,٣	٥,١
قطر	٧,١	٥,٩	٦,١	٦,٢	١٣,٠	١٦,٧	١٢,٠	١٢,٤
المملكة العربية السعودية	٤,٢	٤,١	٣,٨	٥,٨	٨,٦	٧,٤	١,٨	٥,١
الإمارات العربية المتحدة	٤,٢	٤,٤	٤,٨	٤,٤	٣,٩	١,٧	٤,٨-	٦,٢
اليمن	٤,٤	٥,١	٤,٤	٢,٤	١٢,٧-	٧,٧	٣,٩	٤,٢
تضخم أسعار المستهلكين (المتوسط السنوي؛ %)	٨,٦	٨,٧	١٢,٢	١١,٨	٩,٨	٦,١	٥,٣	٨,١
الجزائر	٤,٠	٤,٠	٣,٣	٨,٩	٤,٥	٣,٩	٥,٧	٢,٩
البحرين	٢,٤	٢,٥	٣,٣	٢,٨	٠,٤-	٢,٠	٢,٨	١,٤
جمهورية إيران الإسلامية	٢٢,٠	٢٣,٠	٣٥,٢	٣٠,٥	٢١,٥	١٢,٤	١٠,٨	١٥,٢
العراق	٣,٠	١,٩	١,٩	٦,١	٥,٦	٢,٤	٢,٢-	٣٠,٩
الكويت	٤,٠	٣,٤	٢,٧	٣,٢	٤,٩	٤,٥	٤,٦	٢,٨
ليبيا	٦,٣	٤,٨	٢,٦	٦,١	١٥,٩	٢,٥	٢,٤	٤,٤
عُمان	٣,١	٢,٧	١,٣	٢,٩	٤,٠	٣,٣	٣,٥	٢,٥
قطر	٣,٥	٣,٦	٣,١	١,٩	١,٩	٢,٤-	٤,٩-	٦,٩
المملكة العربية السعودية	٣,٢	٣,٠	٣,٥	٢,٩	٣,٧	٣,٨	٤,١	١,٤
الإمارات العربية المتحدة	٢,٥	٢,٢	١,١	٠,٧	٠,٩	٠,٩	١,٦	٦,٠
اليمن	٩,٨	١٠,٤	١١,١	٩,٩	١٩,٥	١١,٢	٣,٧	١١,٨
رصيد المالية العامة الكلي على مستوى الحكومة العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	١,٤	٢,٦	٣,٦	٦,٨	٥,٣	٢,١	١,٥-	٨,٤
الجزائر	٢,٩-	١,٩-	١,٨-	٤,١-	١,٢-	١,٨-	٦,٨-	٧,٣
البحرين ^١	٤,٨-	٤,٣-	٤,٤-	٣,٢-	١,٥-	٥,٨-	٥,٦-	١,٧
جمهورية إيران الإسلامية ^٢	٢,٦-	٢,٥-	٢,٢-	٢,٠-	١,٤-	١,٢	٠,٩	٣,٠
العراق	٠,١	٢,٠-	٥,٩-	٤,١	٤,٧	٤,٢-	١٢,٧-	...
الكويت ^١	٢٢,٢	٢٥,٢	٢٨,٧	٣٣,٤	٣٣,٣	٢٤,٥	٢٦,٨	٢٨,٥
ليبيا	١٨,٨-	٣٠,٤-	١,٣-	٢٥,٩	٩,٠-	١٥,٩	٥,٢	١٦,٧
عُمان ^١	٣,٠-	٠,٦	٥,٨	٤,٥	٩,١	٥,٥	٠,٣-	١٠,٨
قطر	٤,٩	٧,٧	١١,٣	٩,٦	٦,٦	٢,٧	١٣,١	٩,١
المملكة العربية السعودية	٤,٠	٧,١	٨,٣	١٤,٦	١٢,٠	٢,١	٤,١-	١٣,٠
الإمارات العربية المتحدة ^٢	٦,٨	٧,٩	٧,١	٨,٥	٤,١	١,٩-	١٣,١-	٩,٣
اليمن	٦,٦-	٦,٧-	٧,١-	٦,٤-	٤,٥-	٤,٠-	١٠,٢-	١,٢-

٩,٧	١١,٩	١٤,١	١٨,٤	١٨,٣	١٠,١	٤,٣	١٤,٠	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
١,٣-	٠,٥	٠,٤	٦,٠	٩,٩	٧,٥	٠,٣	١٦,٨	الجزائر
٩,٤	١٠,٤	١٢,٠	٧,٣	١١,٢	٣,٠	٢,٤	٦,٦	البحرين
٢,٨	٥,٢	٨,١	٦,٦	١١,٠	٦,٥	٢,٦	٦,٢	جمهورية إيران الإسلامية
١,٢	١,٠	٠,٠	٦,٧	١٢,٠	٣,٠	٨,٠-	...	العراق
٣٤,٢	٣٧,٤	٣٨,٨	٤٣,٢	٤١,٨	٣٠,٨	٢٦,٧	٣١,٠	الكويت
١٦,٧-	٢٧,٧-	٢,٨-	٣٥,٤	٩,١	١٩,٥	١٤,٩	٢٧,٢	ليبيا
٢,٥	٧,٨	٩,٧	١١,٦	١٥,٣	١٠,٠	١,٣-	٩,٥	عمان
٢٠,٥	٢٥,٤	٢٩,٢	٣٢,٤	٣٠,٣	١٩,٠	٦,٥	٢٠,٥	قطر
١٣,٣	١٥,٨	١٧,٤	٢٢,٤	٢٣,٧	١٢,٧	٤,٩	١٧,٠	المملكة العربية السعودية
١٢,٤	١٣,٣	١٤,٩	١٧,٣	١٤,٦	٢,٥	٣,١	٩,١	الإمارات العربية المتحدة
٢,٧-	١,٥-	٢,٧-	١,٣-	٤,٠-	٣,٤-	١٠,١-	٢,٣	اليمن

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ الحكومة المركزية.

٢ الحكومة المركزية و"صندوق التنمية الوطنية" عدا "هيئة توجيه الدعم".

٣ الحسابات الموحدة للحكومة الاتحادية وإمارات أبو ظبي ودبي والشارقة.

ملحوظة: يتم إبلاغ المتغيرات على أساس السنة المالية بالنسبة إلى إيران (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، وقطر (إبريل/مارس).

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة

	توقعات			متوسط				
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-٢٠٠٠
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٤,١	٢,٨	٣,٠	٣,١	٢,٥	٣,٩	٣,٨	٥,١
(التغير السنوي؛ %)								
جمهورية أفغانستان	٤,٥	٣,٢	٣,٦	١٤,٠	٦,٥	٨,٤	٢٠,٦	...
جيبوتي	٦,٥	٦,٠	٥,٠	٤,٨	٤,٥	٣,٥	٥,٠	٣,٤
مصر	٤,١	٢,٣	٢,١	٢,٢	١,٨	٥,١	٤,٧	٥,٠
الأردن	٤,٠	٣,٥	٣,٣	٢,٧	٢,٦	٢,٣	٥,٥	٦,٦
لبنان	٢,٥	١,٠	١,٠	١,٥	٢,٠	٨,٠	١٠,٣	٤,٢
موريتانيا	٦,٥	٦,٨	٦,٧	٧,٠	٤,٠	٤,٣	١,٢-	٤,٢
المغرب	٤,٩	٣,٩	٤,٥	٢,٧	٥,٠	٣,٦	٤,٨	٤,٧
باكستان	٣,٧	٣,١	٣,٦	٤,٤	٣,٧	٢,٦	٠,٤	٥,٢
السودان ^١	٤,٦	٢,٧	٣,٤	٣,٠-	١,٢-	٣,٠	٤,٧	٨,١
الجمهورية العربية السورية ^٢	٣,٤	٥,٩	٤,٢
تونس	٤,٥	٣,٠	٢,٧	٣,٦	١,٩-	٢,٩	٣,١	٤,٧
الضفة الغربية وقطاع غزة ^٣	٢,٧	٢,٥	١,٥	٥,٩	١٢,٢	٩,٣	٧,٤	١,٣
تضخم أسعار المستهلكين	٨,٦	٨,٧	٨,٥	٩,٤	١٠,٠	٨,٦	١٠,٤	٥,٧
(المتوسط السنوي؛ %)								
جمهورية أفغانستان	٥,٥	٦,١	٧,٤	٦,٤	١١,٨	٢,٢	٦,٨-	...
جيبوتي	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٣,٧	٥,١	٤,٠	١,٧	٣,٧
مصر	١١,٤	١٠,٩	٨,٨	٧,٨	٩,٩	١١,٤	١١,٧	٧,١
الأردن	٢,٤	٣,٠	٥,٥	٤,٦	٤,٤	٥,٠	٠,٧-	٤,٢
لبنان	٢,٠	٢,٠	٣,٢	٥,٩	٧,٢	٥,١	١,٢	٢,٦
موريتانيا	٥,٢	٤,٧	٤,١	٤,٩	٥,٧	٦,٣	٢,١	٦,٧
المغرب	٢,٥	٢,٥	١,٩	١,٣	٠,٩	١,٠	١,٠	٢,٠
باكستان	٩,٠	٨,٨	٧,٤	١١,٠	١٣,٧	١٠,١	١٧,٦	٦,٠
السودان ^١	١٤,٣	٢٠,٤	٣٦,٥	٣٥,٥	١٨,١	١٣,٠	١١,٣	٨,٤
الجمهورية العربية السورية ^٢	٤,٤	٢,٨	٥,٢
تونس	٥,٠	٥,٥	٦,١	٥,٦	٣,٥	٤,٤	٣,٥	٣,١
الضفة الغربية وقطاع غزة ^٣	٢,٧	٢,٢	١,٧	٢,٨	٢,٩	٣,٧	٢,٨	٤,٢
رصيد المالية العامة الكلي على مستوى الحكومة العامة	٦,٨-	٧,٢-	٩,٣-	٨,٣-	٧,٠-	٥,٩-	٥,١-	٤,٧-
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
جمهورية أفغانستان	٠,٤	٠,٠	٠,٦-	٠,٢	٠,٩-	٠,٩	١,٣-	...
جيبوتي	٠,٧	١,٨-	٣,١-	٢,٧-	٠,٧-	٠,٥-	٤,٦-	١,٦-
مصر	١٢,٢-	١١,١-	١٤,١-	١٠,٥-	٩,٨-	٨,٣-	٦,٩-	٧,٢-
الأردن ^٤	٦,٣-	٨,٣-	١٤,٦-	٨,٩-	٥,٧-	٥,٦-	٨,٩-	٣,٦-
لبنان ^٤	١٠,٢-	١١,٥-	٩,٤-	٨,٧-	٥,٩-	٧,٦-	٨,٢-	١٣,٨-
موريتانيا ^٥	٠,٤	٠,٢	١,١-	٢,٨	١,٥-	٢,٠-	٥,١-	٠,٢
المغرب ^٤	٤,٣-	٤,٩-	٥,٤-	٧,٣-	٦,٧-	٤,٤-	١,٨-	٣,٨-
باكستان	٤,٢-	٥,٣-	٧,٨-	٨,٤-	٦,٩-	٥,٩-	٥,٠-	٣,٥-
السودان ^١	١,٣-	١,٣-	٢,١-	٣,٨-	٠,٢	٠,٣	٥,١-	٠,٩-
الجمهورية العربية السورية ^٢	٧,٨-	٢,٩-	٢,١-
تونس ^٦	٣,٨-	٦,٨-	٥,٩-	٤,٧-	٣,١-	٠,٤-	٢,٣-	٢,٥-
الضفة الغربية وقطاع غزة ^٣	١٢,١-	١٢,٨-	١٣,٩-	١٦,٥-	١٦,٩-	١٧,٨-	٣٠,١-	٣١,٠-

٤,٨-	٤,٠-	٤,٦-	٦,٠-	٣,٦-	٣,٢-	٤,٨-	١,٣-	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
٠,٣-	٣,٣	٢,٨	٣,٩	٣,١	٣,١	١,٩	...	جمهورية أفغانستان
١٧,٥-	١٦,٣-	١٣,٢-	١٢,٣-	١٤,١-	٥,٤-	٩,٣-	٦,٦-	جيبوتي
٤,٦-	١,٣-	٢,١-	٣,٩-	٢,٦-	٢,٠-	٢,٣-	١,٥	مصر
٩,٣-	١٢,٩-	١١,١-	١٨,١-	١٢,٠-	٥,٣-	٣,٣-	٤,٢-	الأردن
١٣,٩-	١٥,٨-	١٦,٢-	١٥,٧-	١٥,٧-	١٣,٣-	١٢,٦-	١٣,٣-	لبنان
٣٨,٠-	٢٦,٣-	٢٥,٨-	٣٢,٥-	٧,٥-	٩,٤-	١٦,٢-	١٦,٣-	موريتانيا
٥,٨-	٦,٦-	٧,٤-	٩,٧-	٨,٠-	٤,١-	٥,٤-	١,١	المغرب
١,٠-	٠,٩-	١,٠-	٢,١-	٠,١	٢,٢-	٥,٥-	٠,٨-	باكستان
٧,١-	٨,٢-	١٠,٦-	١٠,٤-	٠,٤-	٢,١-	٩,٦-	٥,٢-	السودان ^١
...	٢,٨-	٢,٩-	٠,١	الجمهورية العربية السورية ^٢
٥,٧-	٦,٧-	٨,٤-	٨,٢-	٧,٤-	٤,٧-	٢,٨-	٢,٩-	تونس
٢١,٨-	٢١,٢-	١٨,٤-	٢٨,٩-	٢٣,٦-	١٠,٦-	١٢,٠-	١٩,١-	الضفة الغربية وقطاع غزة ^٣

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠١١ لا تتضمن جنوب السودان بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والسنوات اللاحقة فهي تتعلق بالسودان الحالي.

^٢ بيانات ٢٠١١ - ٢٠١٤ لا تتضمن سوريا نظراً لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

^٣ الضفة الغربية وقطاع غزة ليست عضواً في صندوق النقد الدولي وغير مدرجة في أي من المجملات.

^٤ الحكومة المركزية. بالنسبة للأردن، تتضمن التحويلات إلى شركة الكهرباء.

^٥ تشمل الإيرادات النفطية المحولة إلى صندوق النفط.

^٦ تشمل تكاليف إعادة رسملة البنوك ومدفوعات المتأخرات.

ملحوظة: يتم إبلاغ المتغيرات على أساس السنة المالية بالنسبة إلى أفغانستان (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو)، عدا التضخم.